جمـعيــة البنــوك في الأردن

كلمة معالي الدكتور زياد فريز
محافــظ البــنك المركـزي الأردنــي

في

الملتقى الرابع للمسؤوليــة المجتمعية

4 تشرين أول 2015

أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة

السيدات والسادة الحضور،،،

بداية أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير للاخ موسى شحاده نائب رئيس مجلس الإدارة لجمعية البنوك في الأردن وكافة الزملاء في الجمعية على جهودهم المخلصة في تنظيم هذا الملتقى وإتاحة هذه الفرصة لمناقشة موضوع هام أصبح يحظى باهتمام متزايد في الوقت الراهن، ليس فقط لدوره الإنساني أو المجتمعي، بل أيضاً لأنه يمثل عنصراً أساسياً لتمكين البنوك من بناء نموذج اقتصادي اجتماعي مستدام يحقق لها عائداً اقتصادياً مجدياً في الأجل الطويل، ألا وهو المسؤولية المجتمعية.

السيدات والسادة الحضور،،،

إن مفهوم المسؤولية المجتمعية أصبح يشكل ثقافة ونهجاً مؤسسياً للمنظمات والمؤسسات العاملة في المجتمعات المتطورة، واحد مؤشرات التنمية المستدامة لديها. وبالرغم من طواعية الخيار في تبني المسؤولية المجتمعية، إلا أن التفاعل ما بين المؤسسات، خاصة مؤسسات القطاع الخاص، والمجتمع أصبح أمرا ملحا. فالقطاع الخاص لا يمكن أن يقوم بنشاطاته بمعزل عن المجتمع الذي يعمل فيه. فدعم المجتمع يعمل على تعزيز العلاقات التشاركية بين تلك المؤسسات والمجتمع ويساعد على التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

هذا ويشكل تنظيم النسخة الأولى من المؤتمر الدولي للمسؤولية الاجتماعية للشركات في المملكة نهاية الشهر الجاري، كما هو متوقع، والذي تشرف عليه المنظمة الدولية للمسؤولية الاجتماعية للشركات، حدثا بارزا على صعيد قطاع المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، بمفهومها الشامل، وتأكيدا على الدور المؤثر للقطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني في منظومة التنمية، بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

السيدات والسادة الحضور،،،

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورا جوهريا على صعيد مساهمة القطاع الخاص في جهود النمو الاقتصادي الشامل والمتوازن، فضلا عن دوره الحيوي في المشاركة الجادة في التنمية المجتمعية، حيث أصبحت المسؤولية المجتمعية من المبادىء التنموية الهامة التي يدعو إليها الكثيرون. كما اتجه الاهتمام على المستوى العالمي نحو تحقيق تعاون اكبر ومتوازنٍ ما بين كل من الدولة، والقطاع الخاص، والمجتمع، في تحقيق التنمية، دون الاعتماد كلياً على جهة واحدة، والإعفاء الكامل من المسؤولية لجهة أخرى. وقد تجاوزت المسؤولية المجتمعية، في الدول الكبرى صفة العطاء العشوائي، غير المنظم، وغير المحدد الهدف، وإنما أصبح للمؤسسات الخاصة، لا سيما الكبيرة منها، دور تنموي أساسي، وأصبحت المشاركة في التنمية جزءاً لا يتجزأ من نشاطاتها واحد الاشكال المعبرة عن مواطنتها، وذلك في اطار السعي نحو ربط إتخاذ القرارات في مؤسسات الأعمال بالقيم الأخلاقية، وبالإمتثال للاشتراطات القانونية، وبإحترام الأشخاص، والمجتمعات المحلية، والبيئة.

اما على الصعيد المحلي، فقد شهدت السنوات القليلة الماضية بوادر مشجعة، من قبل الشركات والمؤسسات، ومن بينها البنوك، تؤشر على تنامي الاهتمام بتطوير مساهماتها في العمل الاجتماعي، الا انه وبالرغم من ذلك، فما زال هذا الدور محدودا ودون المستوى المأمول. فالقطاع الخاص يمثل الدعامة الرئيسة لاقتصادنا الوطني ومحركا هاما للنمو الاقتصادي، خاصة في ظل الاعباء الحكومية المتزايدة وارتفاع الدين الحكومي واستمرار العجز في الموازنة العامة، حيث يصبح من الضروري أن يكون هذا القطاع شريكا فاعلا للقطاع العام في دعم الاهداف الاجتماعية والتنموية.

وكلنا امل بأن يتضاعف هذا الجهد في المستقبل القريب، مع ضرورة ان تنصب الجهود نحو وضع إطار عام للمسؤولية المجتمعية في المملكة تنضوي تحته جميع مؤسسات وشركات القطاعين العام والخاص، وان يتم تبني برامج واضحة للمسؤولية المجتمعية، تندرج ضمن الرؤية العامة لكل مؤسسة. كما يجب أن تنصب الجهود في هذه المرحلة على مأسسة العمل الاجتماعي ومزيد من التنسيق من اجل تحديد الأولويات والمبادرات ذات الأهمية، والاستغلال ألافضل لخبرات المختصين في هذا المجال، لضمان تحقيق أفضل النتائج. كما ينبغي التوسع بالعمل والأنشطة الاجتماعية لتتجاوز العاصمة ولتشمل جميع مناطق المملكة، خاصة تلك التي ترزح تحت وطأة البطالة والفقر.

فامتلاك الشركات والمؤسسات المحلية لإستراتيجيات عامة وواضحة للمسؤوليات المجتمعية، تشتمل على توجهاتها المستقبلية والنواحي التي تسعى للتركيز عليها، مع وجود كوادر ووحدات إدارية متخصصة، ومؤهلة للتخطيط ولتنفيذ هذه الاستراتيجيات، من شانه ان يعزز من هذه الجهود، ويعظم الاستفادة من تلك الخطط والاستراتيجيات.

السيدات والسادة الحضور،،،

ان المسؤولية المجتمعية لمؤسسات الجهاز المصرفي انما تبدأ من الإدارة الفعالة للموارد الاقتصادية والمالية وتمويل الاقتصاد الوطني بصورة كفؤة ومعاملة العملاء بعدالة، ألامر الذي يسهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الدخل، من خلال تقديم ودعم البرامج التمويلية، وخصوصا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لخدمة الافراد والاسر المنتجة. وأود هنا ان اشيد بالجهود التي تبذلها البنوك الاردنية للمساهمة في العديد من

المبادرات الاجتماعية والانسانية، خاصة في ظل التراجع في أداء الاقتصاد الوطني. فالتوقعات من البنوك كبيرة لتضاعف جهودها في مساعدة المجتمع على تجاوز الظروف القائمة ومعالجة التحديات وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام . ويؤكد البنك المركزي استعداده الدائم للمساعدة والتعاون وبذل أي جهد ممكن لمساعدة البنوك على المضي قدما في هذا المجال.

مؤكدا في الوقت نفسه أهمية ان تقوم مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني على تعزيز دورها المامول على صعيد العمل الوطني والاجتماعي، وتبني المبادرات الوطنية لتغطي شتى جوانب العمل الاجتماعي، جنبا الى جنب مع توسيع قاعدة انشطتها المصرفية وتحسين نوعية وشمولية الخدمات المقدمة لعملائها. كما ينبغي على مؤسسات الجهاز المصرفي السعي نحو تبني المسؤولية المجتمعية نهجا في عملها، لما لذلك من دور فاعل في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة. وأود هنا ان اشير الى مبادرة نوعية اطلقتها البنوك المحلية في بداية العام تمثلت في تأسيس صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية، أملا أن تتكرر مثل هذه المبادرات وعلى نطاق أوسع في مجالات تنعكس إيجابا على مجتمعنا الأردني. وفي هذا الخصوص، اجد من الأهمية بمكان ان اشير الى أهمية تطوير وتسهيل التواصل بين الجامعات ومراكز البحث العلمي وبين مؤسسات القطاع الخاص، لبناء شراكات حقيقية وتكاملية تعزز من عملهم وتسهم كذلك في تطوير الاقتصاد الوطني ومتطلبات برامج التنمية الاقتصادية، وتسهم كذلك في تشجيع الشركات على زيادة الدعم والإنفاق الموجه نحو البحث والتطوير. ومن جهة أخرى، ان نعمل جميعا على زيادة الوعي باهمية الوقف العام والخاص الخيري وما يتطلبه ذلك من ضرورة تحديث القوانين التي تساعد على نموه واستمراريته وتوجيه جانب منه نحو تطوير البحث العلمي والتعليم

(العديد من المؤسسات التعليمية في الولايات المتحدة تمول من خلال أموال الوقف والتبرعات من الشركات والقطاع الخاص ابرزها MIT التي تمول من التبرعات التي تأتي من الأفراد والهيئات والمؤسسات والشركات بشكل رئيس ومن عوائد استثمار وقف برأسمال قدره 6.7 مليار دولار ...وغير ذلك الكثير من الأمثلة على أهمية الوقف ومساهمات الشركات كاحد ابرز الأمثلة على الدور المجتمعي للقطاع الخاص في الدول المتقدمة).

السيدات والسادة الحضور،،،

أما نحن في البنك المركزي الأردني، فلدينا منهجية واضحة ومحددة للمسؤولية المجتمعية ترتكز على أسس الإدارة الحديثة وتضمين خطة المسؤولية الاجتماعية في الخطة الإستراتيجية للبنك المركزي، وتعتمد هذه المنهجية على توطيد العلاقة مع شركاء البنك في المسؤولية الاجتماعية ومسح لاحتياجات المجتمع المحلي منطلقين من حرص أكيد وإيمان عميق بفاعلية وضرورة المشاركة الاجتماعية والتكافلية.

وتتركز جهود البنك المركزي في مجال المسؤولية المجتمعية في المحافظة على سلامة البيئة ونظافتها وصيانة حق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة نظيفة، وتقليل التلوث البيئي. كما اشتملت جهود البنك على العديد من الأنشطة المتنوعة الهادفة إلى خدمة المجتمع المحلي بمختلف أطيافه ومؤسساته مثل: دعم التعليم والتدريب ونشر الثقافة المالية والمصرفية، والتبرع لبعض مؤسسات المجتمع المدني من خلال حملات التبرع بالدم ودعم مركز الحسين للسرطان، ودعم السياحة، والاستجابة للمبادرات الملكية السامية، بالإضافة إلى حماية حقوق الملكية الفكرية.

السيدات والسادة الحضور،،،

نحن اليوم بأمس الحاجة إلى تعزيز الجهود المبذولة في مجال المسؤولية المجتمعية، والتركيز على أولويات المرحلة استشعارا منا بمسؤوليتنا تجاه اقتصادنا الوطني الذي يعاني في ضوء

الاضطرابات الإقليمية وتزايد الضغوط الناتجة عنها من فقر وبطالة، خصوصا مع تعاظم دور القطاع الخاص في الأردن الذي أصبح شريكاً فعالا للقطاع العام في قيادة التغيير وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين أوضاع المواطن والمجتمع والبيئة المحيطة، وصولا إلى الشراكة الحقيقية والأهداف المنشودة منه بكل نجاح.

وفي الختام، أتمنى لملتقاكم كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته